



تدبير ضواحي المدن الواحية، بين إكراهات التوسع العمراني وإشكالية التخطيط الحضري

حالة مدينة ورزازات – المغرب –

Managing the suburbs of oasis cities, between the constraints of urban expansion and the problem of urban planning the case of the city of Ouarzazate - Morocco -

ساليمة نور الدين، باحث دكتوراه، جامعة سيدي محمد ابن عبد الله، فاس (المغرب)

saliminourdine@gmail.com

تاريخ القبول: 2020/06/30

تاريخ الإرسال: 2020 /05/14

الملخص:

تميزت مدينة ورزازات في العقود الثلاثة الأخيرة بتوسع عمراني عشوائي على حساب الأراضي الفلاحية وغيرها بضاحية المدينة، وهو ما لم تتم مواكبته بتخطيط ملائم، فتجاوزت وتيرة النمو الديمغرافي وتيرة تدخل الدولة، فضعف التنسيق وعدم توفر رؤية مندمجة لتنمية هذا المجال، وغياب وثائق تخطيط وتدبير حضري يراعي خصوصياته، ساهما في تحويل تارميكت إلى مركز ضاحوي عشوائي.

تتمثل إشكالية هذه الورقة في تحليل الآليات المتحكمة في النمو الحضري العشوائي بهوامش المدن بالمجال الواحي من خلال حال مركز تارميكت بضاحية مدينة ورزازات، وتقييم التدخلات الهادفة لتنمية المركز وتأطير نموه العمراني من خلال وثائق التخطيط الحضري.

الكلمات المفتاحية:

تارميكت، الضاحية، العشوائية، التوسع، التهيئة.

Abstract:

The city of Ouarzazat has been characterized in the last three decades by the expansion of a large and random age, which was not adequately planned, with the pace of demographic growth exceeding the pace of state intervention, poor coordination, lack of a consolidated vision for the development of this field, and the absence of special urban planning and planning documents, which contributed to the transformation of Tarmigt into a random center.

The problem of this paper is to analyze the mechanisms that are in the process of random urban growth with urban margins in the urban area through the case of the Tarmigt



Center in the suburb of Ouarzazat, and to evaluate interventions aimed at the development of the Center and the development of its urban development through urban planning documents.

Keywords:

Tarmigt, suburb, random, expansion, configuration.

مقدمة:

تميزت الظاهرة الحضرية بالمغرب في العقود الأخيرة بتنامي عدة اختلالات، أهمها انتشار السكن غير القانوني بضواحي المدن وهوامشها، حيث تم تسجيل أكثر من 520 ألف أسرة معنية تعيش في هذا النوع من السكن في أكثر من 600 مركزا على اختلاف أحجامها¹، فهذه الظاهرة لم تقتصر على المدن الكبرى، بل امتدت لتشمل العديد من المدن والمراكز الصغرى بالمجال الواحي كما هو الشأن بمركز تارميكت الواقع بالضاحية الجنوبية لمدينة ورزازات، فقد عرف هذا المركز نمو حضريا مهما وصل إلى 3.9% بين 2004 و2014 بساكنة وصلت إلى 31072 نسمة بفعل انتشار السكن العشوائي، مما جعل هذا المجال ينتقل من مجرد حي هامشي إلى مركز ضاحوي ينافس مدينة ورزازات في استقطاب المهاجرين، كما أصبح يشكل عنصرا أساسيا في المشهد الحضري الواحي.

إلا أن هذا النمو تميز بالعشوائية وعدم خضوعه للضوابط والقوانين التعميرية، فقد خلق السكن العشوائي قطيعة مع المميزات العمرانية والهندسية الواحية ولم يراع هشاشة الوسط الطبيعي. فرغم جاذبيته التي تفسر بسهولة الحصول على عقار وانخفاض ثمنه مقارنة بالمدينة، إلا أن تهميش هذا المركز من طرف الدولة على حساب الاهتمام بالمدينة وعدم قدرتها على خلق مركزية حضرية واضحة ساهم في إنتاج سكن ممتد على شكل أحياء هجينة ومنفصلة عن المدينة.

¹ Ministre chargé de l'habitat et de l'urbanisme, Urbanisme non réglementaire au Maroc, Rabat, Maroc, 2005, p8.



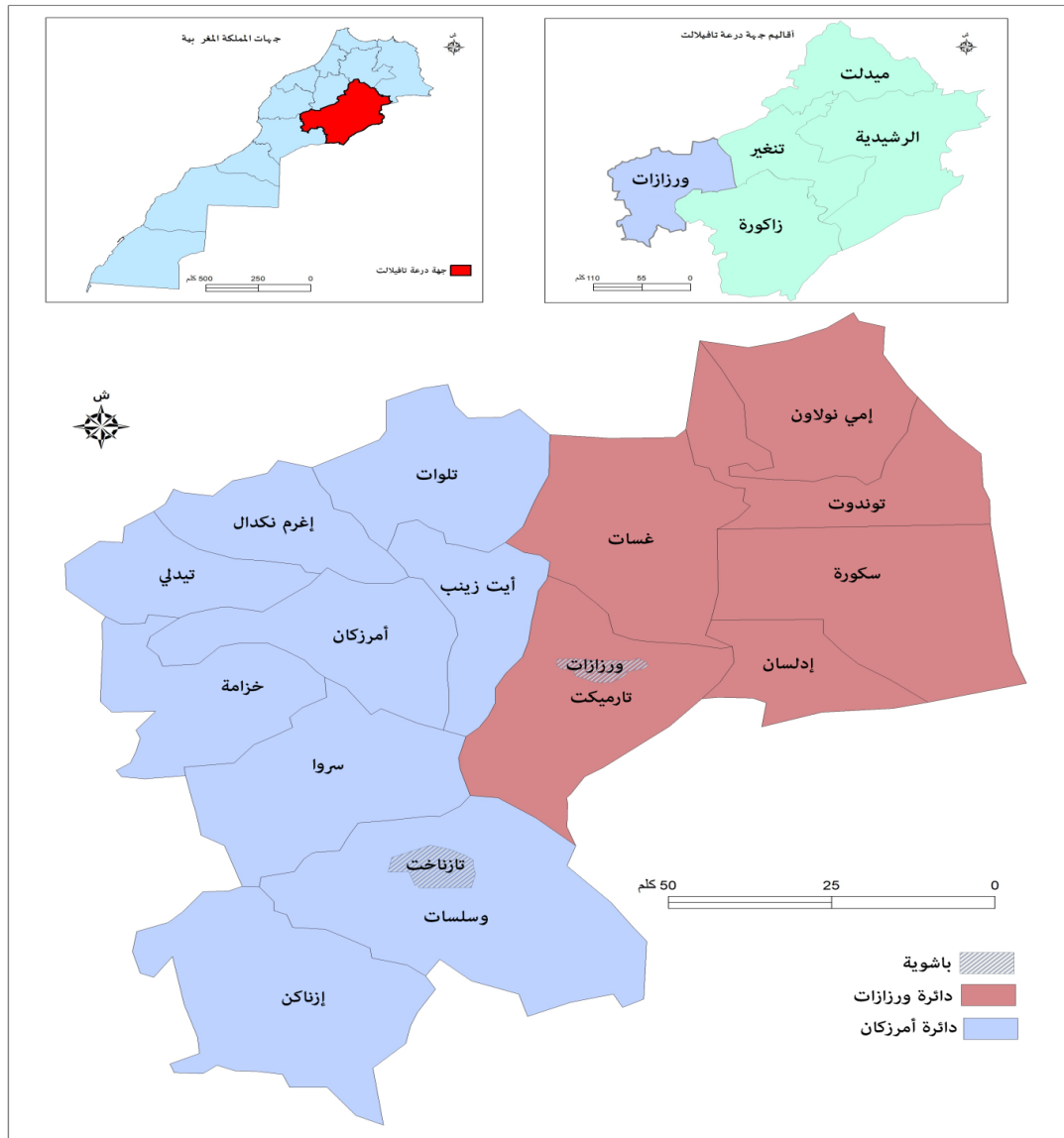
ولمعالجة تلك الاختلالات، توالى التدخلات لتأطير نمو هذا السكن والأحياء التي تضمنه، إلا أن ضعف التنسيق بين الفاعلين وغياب رؤية تنموية واضحة على المستوى المحلي، يفرض إعادة النظر في آليات واستراتيجيات تهيئة هذا المجال وفق رؤية تدمجه في إطار مشروع ترابي.

ولمعالجة الإشكالية المطروحة، اعتمدنا كمنهجية على عمل ببليوغرافي يشمل مختلف الدراسات حول النمو الضاحوي والعشوائي وخصوصياته بالمغرب عموما وبالمجالات الواحية وضاحية ورزازات خصوصا، وذلك من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية والمعطيات الإحصائية خاصة لسنة 2014 وتقديم خلاصات ونتائج الدراسة ثم آفاق الظاهرة.

1. النمو الضاحوي بورزازات، نتاج لتظافر عوامل متعددة

يشكل مركز ترميكت مع عاصمة الإقليم ما يعرف بورزازات الكبرى، ويعتبر امتدادا جغرافيا للنمو الحضري بالمدينة، فقد تمت ترقيته على مستوى التقطيع الترابي إلى مركز حضري سنة 1994 ليعرف نموا مهما خلال العقدين الأخيرين، مما طرح إشكالية تحديد وضعيته بين الحي الهامشي المركز القروي الناشئ والمدينة المتوسطة اعتمادا على الحجم الديمغرافي.

خرائط رقم 1-2-3: موقع مركز تارميكت



المصدر: خريطة التقسيم الإداري



يعتبر التوسع غير القانوني بهوامش مدينة ورزازات حديثا، مقارنة بالمدن المغربية الكبرى كالدار البيضاء¹ والرباط وفاس، فقد ارتفع خلال العقود الثلاثة الأخيرة وارتبط بعوامل منها الهجرة القروية وإحداث سد المنصور الذهبي وتزايد الأنشطة الحضرية، حيث عرفت قصور تابونت وتكمي الجديد وتاجدة توسعا مهما فوق الأراضي السهلية وقرب الطريق الوطنية رقم 9 الرابطة بين زاكورة ومراكش، والتي تعتبر عنصرا أساسيا في نمو السكن غير القانوني بالمركز.

1.1. الإعداد الهيدروفلحي، عامل محدد في النمو الحضري الضاحوي

تعتبر التنمية القروية والفلاحية من الآليات الأساسية المحفزة لمسلسل التمدين بدول العالم الثالث²، فقد شكل إنشاء سد المنصور الذهبي سنة 1972 عاملا مجاليا محددًا تمثل في ترحيل ساكنة القصور واستقرارها بمدينة ورزازات وضاحتها الجنوبية على هوامش بحيرة السد، فبعد إحصاء الثروات (الحيارات الفلاحية والأغراس أو الأشجار وغيرها) والساكنة التي شملتها البحيرة والتي وصلت إلى 1340 أسرة تضم حوالي 8000 نسمة سنة 1971، استقرت الأسر المستفيدة من تعويضات متواضعة بهوامش البحيرة وبالقرب من الطريق الرئيسية وجنابات المنطقة الفلاحية، وقامت بالبناء بشكل غير قانوني على مقربة من القصور في محاولة لتحقيق اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي محليا. وهكذا ساهم هؤلاء المهاجرون في الرفع من عدد ساكنة الضاحية وتنشيط المجال الحضري وبداية ظهور السكن العشوائي، كما أثروا في نموه من خلال سلوكياتهم وخصوصياتهم الديمغرافية الريفية، واستثمارهم للتعويضات بالإضافة إلى العقار في أنشطة التجارة والخدمات.

¹مصطفى الشويكي، السكن غير اللائق بالمغرب المفاهيم والدلالات، السكن غير اللائق بالدار البيضاء، منشورات الاتحاد الجغرافي المغربي، 2004، ص 17.

²Georges Courad et Michel Bruneau, Développement rural et processus d'urbanisation dans le tiers-monde, Cah. ORSTOM, Sér. Sci. Hum. XIX, 1983) pp59-92. (p86).

2.1. نمو ديمغرافي مرتفع يتجاوز نمو المدينة ويفرض ضغطا على سوق العقار

تميز مركز تارميكت بارتفاع مهم في عدد ساكنته بوتيرة أكبر وأسرع من ساكنة مدينة ورزازات، فقد سجل نسبة 4,6 % سنة 2004، وذلك بفعل الزيادة الطبيعية وارتفاع الهجرة القروية، واستمرت تلك النسبة في الارتفاع لكن بوتيرة أقل بين 2004 و 2014 حيث وصلت إلى 3,9 % كما يبين ذلك الجدول 1.

جدول رقم 1: تطور عدد السكان بمدينة ورزازات وبمركز تارميكت بضاحيتها الجنوبية:

السنوات	1994	2004	2014	معدل النمو (%)	
				04-94	14-04
بلدية ورزازات	39203	56616	71067	3.7	2.3
مركز تارميكت	13474	21168	31072	4.6	4.0

المصدر: الإحصاءات العامة للسكان والسكنى 1994 و 2004 و 2014.

لقد ارتفعت نسبة ساكنة مركز تارميكت من مجموع ساكنة المجال الحضري لورزازات الكبرى من 25,6 % سنة 1994 إلى 30,4 % سنة 2014، ولكن، على غرار ما سجل على الصعيد الوطني، انخفض متوسط عدد أفراد الأسر بالمركز من أكثر من 7 أفراد سنة 1982 ليصل إلى 5.3 شخص سنة 2014، وهو مؤشر على النقلة الديمغرافية التي تعرفها المجالات الحضرية والشبه حضرية بالمغرب. ولقد ساهم هذا النمو المضطرد للسكان وتنامي الأسر النووية إلى حد كبير في انتشار السكن غير القانوني بضاحية المدينة بعد عمليات التقسيم غير القانوني للعقارات الموجهة للبناء بين أفراد العائلات أو فوق الأراضي السلالية.

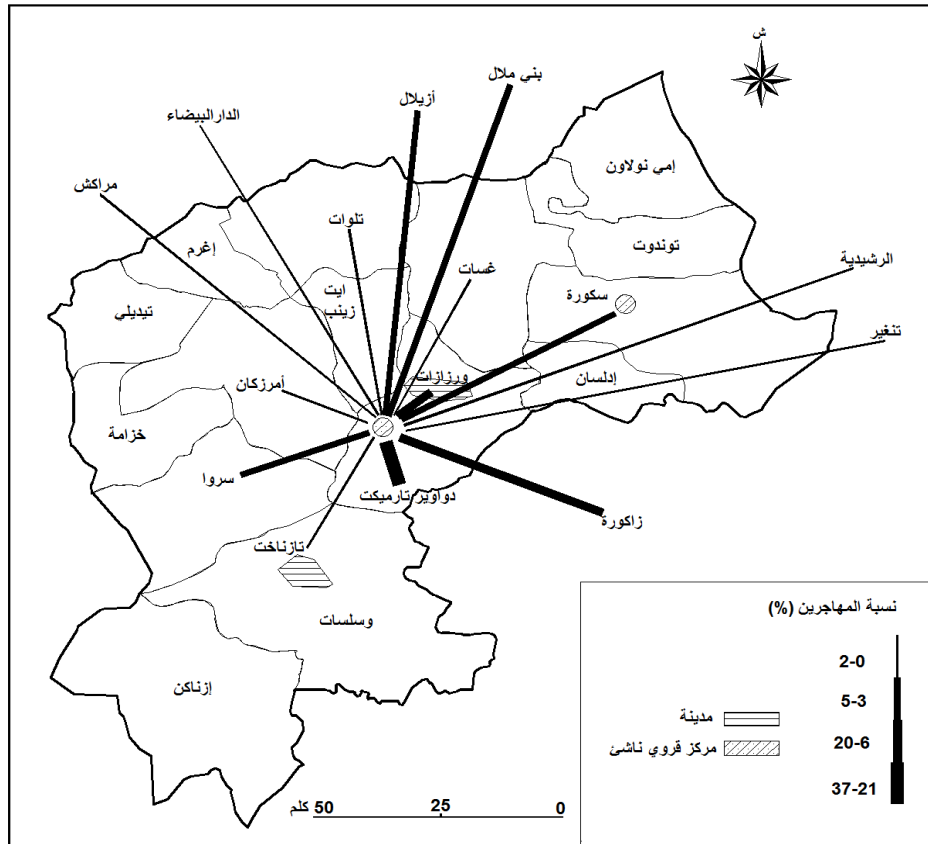


3.1. المهاجرون القرويون، فاعل أساس في تنامي السكن العشوائي بضاحية ورزازات

تعتبر الهجرة القروية عاملا رئيسيا في ظهور العديد من الاختلالات الحضرية، ومن أهمها انتشار السكن العشوائي، فالتخلي عن السكن التقليدي بالمنطقة (قصور وقصبات) ثم غلاء أثمانه العقار بالمدينة وتعدد المساطر الإدارية يجعل المهاجرين يشيدون السكن عبر الطرق غير القانونية ويشكلون بالتالي أهم الفاعلين في إنتاج السكن العشوائي، خاصة وأن الضاحية تمارس جاذبية قوية على الدواوير المحيطة بها، أو ما يمكن تسميته بمنطقة النفوذ المحلي بنسبة تصل إلى 36.3%¹، نظرا للقرب المجالي لهذه القصور وسهولة الاستقرار بالنسبة للعديد من المهاجرين من نفس الجماعة مع إمكانية استمرار ربط العلاقة بالقصر الأصلي، ويتعلق الأمر خصوصا بقصور فينت والكوم وتسلمانت وتزروت وتقلتوت، فقد سجلت 28.5% من دواوير جماعة تارميكت نموا سلبيا بين 1994 و2004، خاصة تلك البعيدة عن المركز (كتفراطين وتحربيلت وتيمولا)، واستمر هذا الانخفاض ليسجل نموا سلبيا (-0.6) سنة 2014.

¹ تم إنجازها في إطار أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا حول التمدين ونمو المراكز القروية الناشئة بإقليم ورزازات، المغرب، نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس سنة 2014.

خريطة رقم 2: توزيع المهاجرين بمركز تارميكت حسب أصولهم الجغرافية



المصدر: ساليمة نورالدين (2014)

ويمثل البحث عن عمل، أهم عوامل الهجرة نحو الضاحية بنسبة 52%، ثم الرغبة في تحسين الظروف المعيشية ثانيا (25.7%) نظرا للوظيفة الخدماتية للمركز، ثم عاملي الدراسة والعائلة بنسبة 9% لكل منهما.

عموما لقد واكب وصول أفواج المهاجرين إلى مركز تارميكت، امتداد عمراني اتسم بالعشوائية والتنشيطي وغياب الحد الأدنى من التجهيزات الأساسية، بل يتم أحيانا هذا التوسع في مناطق مهددة بالفيضانات خاصة بجانب الأودية. فالمهاجرون القرويون يشكلون غالبا النسبة الأكبر من الساكنة



التي تعيش في سكن هش في ضاحية مدينة ورزازات، ويصبحون بفضل الولوج إلى الملكية العقارية، فاعلين أساسيين في مسلسل النمو الحضري العشوائي.

4.1 ضعف اهتمام الدولة بالضاحية وتراخي المراقبة الإدارية

لقد استفادت مدينة ورزازات من إنجاز العديد من التجزئات القانونية¹، وذلك دون مراعاة تحقيق التوازن المجالي مع ضاحيتها، فالطلب على السكن بالضاحية لم يتم مواكبته بإحداث مشاريع سكنية قانونية ملائمة، مما أدى إلى انتشار أحياء عشوائية. كما أن تجزئتي القطب الحضري والبساتين والنور، ظلت بأبعادها المجالية ومضامينها مجالا للمضاربات العقارية، ومن مظاهرها الغلاء على مستوى أثمان الأرض والقطع غير المبنية، وهو ما جعلها بعيدة عن متناول الفئات الفقيرة أو ذات الدخل المحدود، إضافة لذلك فالشق لا تتلائم من حيث مساحتها وشكلها مع متطلبات الساكنة المحلية. إن طبيعة السكن المعروف هو نتاج لمقاربة تقنية للدولة بهدف التقسيم والتجزئ (تمدين مفروض) لا يتوافق بشكل كبير مع نمط عيش الساكنة الواحية التي كانت تعيش في القصور (تعمير تلقائي بدون مهندسين ومعماريين)، ورغم ذلك تفسر جاذبية المراكز الهامشية للمدن على المهاجرين القرويين بسهولة الاندماج التي توفرها هذه المراكز، إضافة لانخفاض نفقات العيش والسكن - خاصة غير القانوني - وتكيفها مع دخل ومستوى المهاجرين. وفي ظل رفض السوق العقارية القانونية بقطبيها العام والخاص للمهاجرين، لم يبق لهذه الأخيرة من خيار سوى تسخير إمكانياتها الذاتية المتواضعة للحصول على سكن، فكان المسلك غير القانوني عبر الحصول على أرض يتم في إطار تجزئات غير قانونية، فنمت أحياء بأكملها بطريقة غير قانونية بمعمار لا يراعي الخصوصيات المحلية.

¹ أهمها الوحدة، تيشكا، شمس، المسيرة، الحي المحمدي والأطلس.



وقد ساهم في انتشار هذه الأحياء، احتدام المضاربات العقارية وعجز المصالح المسؤولة عن قطاع السكن محليا وإقليميا عن الاستجابة للطلب المتزايد عن السكن (قدر بـ 1900 مسكن سنويا¹، بينما قدرت المساحة المخصصة للسكن بين 2010 و 2020 بـ 500 هكتار حسب تصميم تهيئة مركز تارميكت)، وتراخي الرقابة الإدارية وعدم فعالية القوانين الجزرية ذات الصلة وعدم تطبيقها، فإذا كان الطابع غير القانوني لهذا النوع من السكن يرتبط أساسا بعدم توفر رخصة البناء، فتناوله على مقربة من مدينة ورزازات وعلى مرأى ومسمع من مختلف أعوان السلطة والمنتخبين يشير إلى ان عملية تكريس ليبرالية التعمير لا تتم فقط عبر التخلي عن التخطيط بل تتم بالأساس من خلال ما وصفه الشويكي² بخلق الظروف الملائمة لتعمير مواز قادر على إفراز أمر واقع يعجز التعمير النظامي نفسه عن تجاوزه او إيجاد حلول لمعضلاته. وبذلك أصبح التوسع الحضري عاملا لإعادة إنتاج الحلول الفردية على حساب التنظيم الحضري القانوني، مما يجعله غالي التكلفة³.

وبنضاف لكل ما سبق تعقد المساطر القانونية للترخيص، فيما يتعلق بفرض قانون التجزئ في حالة تقسيم بقعتين كما ينص على ذلك قانون 25-90 المتعلق بالتجزئ والتقسيم، وصعوبة تأطير إنجاز هذه العملية من طرف المستفيدين من الأراضي السلالية، كما ان السماح بالبناء العشوائي أصبح ورقة سياسية وانتخابية يستغلها المنتخبون بالجماعة وباقي الفاعلين المتعددين في انتشار هذا السكن كما يحدث بباقي المدن المغربية⁴.

¹ المندوبية الإقليمية للإسكان بورزازات، المخطط المحلي للسكن والتنمية الحضرية لورزازات الكبرى (2004)، ص 7.

² الشويكي، ص 17.

³ Mustapha Chouiki, La ville Marocaine Essai de lecture synthétique (Edition Dar Attaouhid, 2011), p14.

⁴ Mohamed HAZOUI, Prolifération de l'habitat anarchique : acteurs et enjeux. Cas de la périphérie Nord de Fès , la ville marocaine entre la planification et l'anarchie, publication de la FLSH Sais-Fès série colloques N°5 (Février 2006), p 78.



وما يميز هذا السكن العشوائي مقارنة بالقصور والقصبات التقليدية من حيث الموقع، هو امتداده فوق المناطق والمهددة بالفيضانات (صورة 1) والخطيرة بالقرب من الأودية وفوق الجروف الصخرية، في الوقت الذي كان في السكن العتيق يراعي خطورة الطبغرافيا ويتموقع في مناطق مرتفعة ومندمجة مجاليا وقريبة من المناطق الفلاحية.

وبشكل السكن الناقص التجهيز والعشوائي مكونا هاما لقطاع السكن بمركز تارميكت، حيث يشكل نسبة 30%، بما مجموعه 3200 مسكن¹، فرغم مكوناته اللائقة على مستوى مواد البناء الحديثة أو المحلية، فهو يفتقر للبنية التحتية خاصة قنوات الصرف الصحي (التي تغطي فقط 40% من المركز) والطرق. ويزيد من حدة إشكالية السكن بالمركز، انتشار الأبنية المهددة بالانهيار، التي تقدر بـ 80 مسكن².

وتقدر الحاجة إلى السكن، اعتبار لهذه للوضع السكنية بمركز تارميكت وأخذا بعين الاعتبار استمرار معدل النمو المرتفع في السنوات المقبلة واستقبال أسر جديدة، ما مجموعه 4126 مسكن، بمعدل سنوي يصل إلى 825 مسكن سنويا.

إن الامتداد المهم والمتنامي للسكن غير القانوني بمركز تارميكت لم يوازيه إلى حدود السنوات القليلة الماضية، اهتمام مماثل من طرف السلطات المسؤولة عن قطاع التعمير. فباستثناء عمليات إعادة هيكلة أحياء تكمي الجديد وتاجدة وتابونت بمساحة وصلت إلى 210 هكتار تضم 2110 عائلة، ثم زاوية سيدي عثمان على مساحة 25 هكتار وتضم 260 عائلة، عبر تزفيت الطرق واستكمال الربط بشبكات المياه والكهرباء، لا تزال هذه الأحياء تعاني نقصا حادا في مختلف المرافق الاجتماعية الحيوية.

¹ وهو ما يمثل 40% من السكن العشوائي بورزازات الكبرى سنة 2002 من أصل 15000 مسكن.

² الندوية الإقليمية للإسكان والتعمير بورزازات، ص 8.

وقد ساهم في ذلك غياب وثيقة تعميم قانونية وملزمة وملائمة في العقد الأخير، حيث لم يحظى المركز بالاهتمام اللازم لتنميته وتأطير توسعه المجالي وإدماجه في المجال الترابي لما يسمى وريزازات الكبرى مما جعل تروان¹ يعتبر المراكز القروية حاملة للتعمير الاجتماعي أكثر من كونها عاملا للتنظيم المجالي و"مراكز لجوء"² موفرة للعقار بتكاليف أقل، لكن في ظل ضعف التأطير العمراني.

صورة 2: مجال توسع السكن العشوائي بحي تاجدة



المصدر: ساليمة نورالدين (2020)

صورة 1: البناء فوق المناطق المهدة بالفيضانات



المصدر: ساليمة نورالدين (2016)

¹ J F Troin , Petites villes et villes moyennes au Maroc hypothèses et réalités, URBAMA, Fasc n°16 et 17, (Tour, 1986), pp 69-80.

² Aziz Iraki, Petites villes et villes moyennes : Etat, Migrants, et Elites locales, cas de trois Villes de la Région Nord-Ouest Marocaine, Thèse en vue du Doctorat d'Etat ES-Lettres et Sciences Humaines, Option Géographie. Université de Paris I –Pantheon-Sorbonne. (1999) 796 p.



2. واقع وخصوصيات النمو الضاحوي بمدينة ورزازات

1.2 ضاحية تنمو عبر مراحل متتالية

تميز السكن غير القانوني بمركز تارميكت بنموه عبر مراحل متتالية، بداية بانتشار سكن تقليدي (قصور)، ليعرف بعد ذلك نموا مهما مع الاستقلال، حيث انتقل دور المركز إلى ممارسة التأطير الإداري والخدماتي وتوسع في العقدين الأخيرين بفعل جاذبيته واستقطابه للمهاجرين.

واعتمدنا لتحديد أهم مراحل التوسع المجالي على الصور الجوية وتصاميم المسح الطبغرافي لسنوات متتالية (1976، 1997، 2010)، وعززنا ذلك بمعاينات ميدانية خلال سنة 2014 و2016. وعموما يمكن تقسيم المراحل الأساسية للتوسع العمراني لتارميكت (خريطة 03)، إلى أربعة مراحل أساسية وهي:

-مرحلة ما قبل 1956، تميز هذه الفترة بوجود القصور والقصبات العتيقة المبنية بالتراب ووحدتين أساسيتين هما المنازل الداخلية بكل من تغرمت نايت الرومي وتغرمت نايت عمي حمو، والمنازل المبنية خارج القصور خاصة الحي الحرفي تاناك ومقبرة ومنطقة فلاحية. وتميزت فترة ما بعد 1930 بعودة قبائل أيت باها التي قامت ببناء العديد من المساكن خارج السكن التقليدي، حيث تمثل هذه البناءات 5.6% من مراحل النمو الحضري حسب إحصاء 2014.

-مرحلة الاستقلال إلى حدود 1980 وبداية التوسع العمراني العشوائي: هذه المرحلة تميزت بنمو الأنشطة التجارية والسياحية، حيث شهدت قصور تابونت وتكمي الجديد توسعا مهما فوق الأراضي السلالية على امتداد الطريق الوطنية رقم 9 في اتجاه ورزازات وزاكورة والطريق الجهوية رقم 1516 في اتجاه مراكش. كما تميزت بتشييد سد المنصور الذهبي وانتقال العديد من الأسر القروية التي استغلت أراضيها في احتضان مياه السد للاستقرار بالمركز، ليعرف دوار تكمي الجديد نموا متسارعا اتخذ في غالبيته صفة غير قانونية، مثل 42% من نمو المركز خلال هذه الفترة.

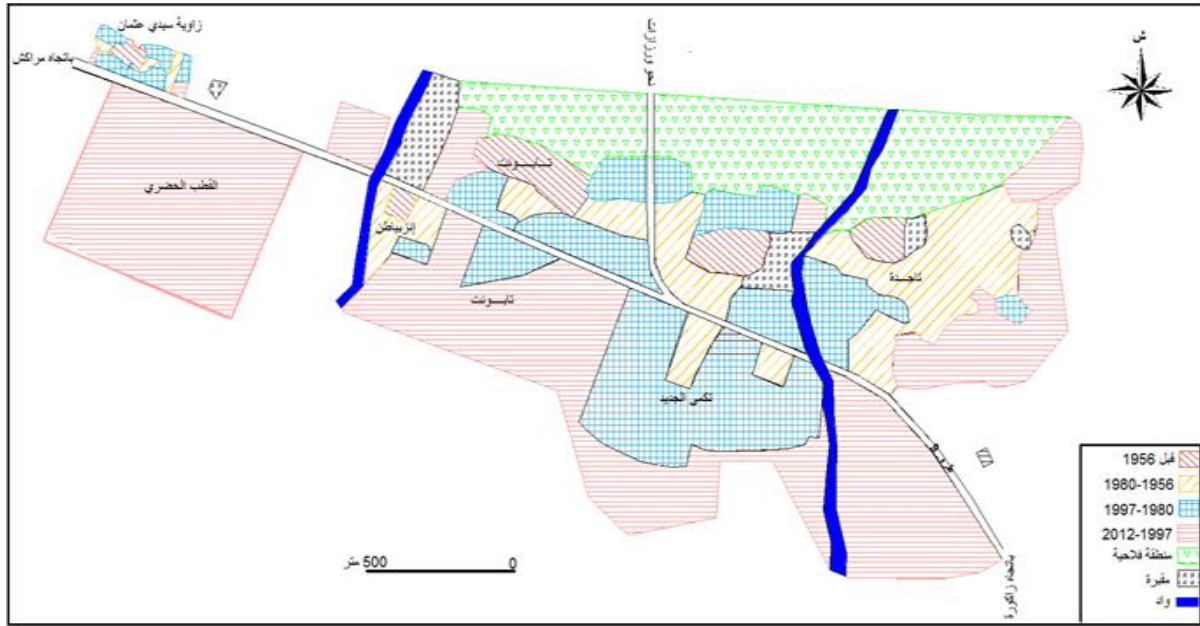


وتتركز هذه الوحدة الحضرية بين المنطقة المتضرسة جنوبا والمناطق المعاشية شمالا مما يعيق امتدادها العمراني. وعلى المستوى المعماري والهندسي يعتبر قصر تابونت بالنظر لكثافته السكانية المرتفعة نواة المركز، مما جعل الضغط العمراني يمتد إلى حي تكمي الجديد، كما عرفت هذه الوحدة إحداث تجزئتي النور على مساحة 58 هكتار، والبساتين التي توفر 2400 شقة.

-مرحلة 1981-1997، تميزت هذه المرحلة بالتوسع العشوائي والتلقائي لأحياء المركز خاصة بتاجدة، مما أدى إلى اختلال المشهد الحضري، بفعل نمو المنشآت السياحية والخدماتية.

-المرحلة الأخيرة 1998 - 2014: استمرت خلال هذه المرحلة وتيرة التوسع الحضري العشوائي بوتيرة أسرع في مختلف الأحياء، لكن عملية التوسع القانونية الأكثر أهمية تمت مع الشروع في إحداث القطب الحضري زاوية سيدي عثمان (صورة رقم 4) والذي سيوجه لامتناس حاجيات الضاحية من السكن والمرافق العمومية على مساحة تفوق 400 هكتار ستوفر 10450 بقعة، وتجزئة النور على مساحة 58 هكتار ورغم ذلك استمرار السكن غير القانوني في الارتفاع، ولذلك تمثل هذه المرحلة حوالي 60% من التوسع بالمركز.

خريطة رقم 3 : مراحل التوسع الحضري لمركز تارميكت



المصدر: الخريطة الطبغرافية لسنة 1976 و تصاميم المسح الطبغرافي لسنة 1997 -
2010+معاينة ميدانية 2014

صورة4: مشروع القطب الحضري



المصدر: ساليمة نورالدين (2020)

صورة3: المشروع السكني "البساتين"



المصدر: ساليمة نورالدين (2020)

ويعتبر ارتفاع رخص البناء مؤشرا لقياس الدينامية العمرانية وجاذبية مركز تارميكت، فقد وصل عددها سنة 2012 إلى 435 رخصة تمثل حوالي 40% من الرخص على المستوى



الإقليمي، بينما وصلت نسبتها داخل المدار الحضري لورزازات إلى 32,5% سنة 2008، كما أن الطلبات المدروسة في إطار اللجنة الإقليمية للتعمير بتارميكت تمثل 23.2% على الصعيد الإقليمي (642 من مجموع 2163 ملف سنة 2015)، وذلك بالنظر للإمكانيات العقارية التي يوفرها وتراجع الاستقرار بالقصور مقابل ارتفاع التوجه نحو بناء المنازل العصرية، فهذا المجال الضاحوي يشكل مجالا للتعمير المستقبلي ولتخفيف العجز السكني الذي تعرفه مدينة ورزازات.

إلا أن ما يجب الإشارة إليه هو النسبة المهمة لعدد الملفات المرفوضة في إطار لجان دراسة ملفات طلب البناء والتي وصلت إلى 18,6% سنة 2012 و 19.5% سنة 2015 (125 ملف مرفوض من أصل 642) وهو ما يفسر كذلك توجه الساكنة بعد هذا الرفض إلى الطرق غير القانونية للبناء بعد صعوبة احترامها للمعايير التعميرية والهندسية القانونية وخاصة ما يتعلق بعدم احترام مقتضيات تصميم التهيئة وعدم اكتمال الوثائق المكونة للملف خاصة إثبات ملكية العقار

كما تعتبر عدد المخالفات التعميرية المسجلة بمركز تارميكت مظهرا لانتشار السكن العشوائي، فهي تمثل 14% من أصل 137 بالإقليم، رغم ضعف المراقبة والمعاینات الميدانية، وترتبط غالبيتها بالبناء بغير ترخيص وعدم احترام مقتضيات وثائق التعمير والتراخي على الملك العمومي وزيادات غير مرخصة للبناءيات.

2.2 النمو الضاحوي، بين ضعف البنية التحتية وتنامي المخاطر البيئية

2.2.1. نقص التجهيزات وضعف البنية التحتية

من المشاكل البيئية والصحية التي تواجه ساكنة الأحياء العشوائية، انعدام قنوات الصرف الصحي وانتشار الأزبال والنقط السوداء بالشوارع العامة، نظرا لضعف إمكانيات الجماعة والموارد المخصصة لإنجاز التطهير السائل وتنظيم عملية التخلص من النفايات الصلبة، ثم ازدياد استهلاك الأسر وارتفاع حجم النفايات، حيث أصبح متوسط إنتاج الأزبال بمركز تارميكت يصل

إلى 17 طن يوميا، وهو ما يعادل 0.8 كيلو للفرد في اليوم، تمثل فيها المخلفات من أصل منزلي (بقايا الغذاء) 95%¹ ومن المتوقع أن يرتفع أكثر بعد ازدياد عدد السكان واستهلاكهم بعدما كان قليلا نظرا لطبيعية الاقتصاد المعتمد أساسا على الحاجيات الضرورية من المأكل والملبس، بل كان كل ما يمكن طرحه من بقايا المواد النباتية المستهلكة يقدم للمشاة، فالنمط السائد وطبيعة الحياة التي كانت قائمة في المجتمع الواحي والتي يمكن وصفها بالبساطة، لم يكن من شأنها أن تخلف أزبالا في الطرقات كما أصبح عليه الحال في أحياء السكن غير القانوني.

ورغم توفر الجماعة على مطرح عمومي، إلا أن عدم انتظام عمليات تجميع الأزبال وضعف تغطية مختلف الدواوير والأحياء يزيد من صعوبة التخلص من هذه النفايات، كما إن ما تسببه العلب البلاستيكية ومخلفاتها من تلوث يبقى من المظاهر السلبية التي يجب معالجتها بإحداث مطرح عمومي مراقب اعتمادا على معايير حماية البيئة.

صورة رقم 8: غياب الصرف الصحي



المصدر: ساليمة نورالدين (2016)

صورة رقم 7: النقط السوداء بحي تابونت



المصدر: ساليمة نورالدين (2014)

كما ساهم التوسع الحضري العشوائي في ظهور أحياء تفتقر لمختلف الخدمات الحضرية وبنيتها التحتية، فرغم كثافة السكن نسجل غيابا لشبكة طرقية معبدة وقابلة للولوج عبر السيارات

¹ المندوبية الإقليمية للإسكان والتعمير بورزازات، ص5.

باستثناء الطريق الوطنية رقم 9، فباقي الأزقة ضيقة وغير معبدة وصعبة الولوج خلال فترات نزول الأمطار .

بالمقابل ن سجل تحسنا في استفادة الأحياء العشوائية من الربط بشبكتي الكهرباء 95.5 % والماء 94.1 %، وإذا كانت هذه التجهيزات تساهم في تحسين ظروف عيش الساكنة، إلا أنها بالمقابل لا تقوم على مبدأ الاستدامة في السياق الواحي القائم على تدبير ندرة الموارد، لأنها ترفع من الاستهلاك ومن نسبة المخلفات المضرّة بالبيئة.

صورة 10: منظر عام لحي تكمي الجديد

صورة 9: نموذج لزقة ضيقة وغير معبدة



المصدر: سالمى نورالدين (2020)

المصدر: سالمى نورالدين (2020)

2.2.2. توسع مجالي عشوائي على المناطق الفلاحية في حاجة لإعادة التوجيه

نتج عن النمو الحضري العشوائي بضاحية مدينة ورسازات، ظهور تحولات وظيفية وشكلية لنمط التعمير ونموذج جديد لاستغلال المجال غير مكمل للمجال الواحي ولا يحترم خصائصه ومكوناته المجالية والبشرية التقليدية، ومن مظاهرها امتداد السكن والبنائيات الإسمنتية والمنشآت السياحية بشكل غير قانوني على المجال الفلاحي الواحي (صورة رقم 11)، ليصبح إنتاج العقار العاري والمبني يلعب دورا أساسيا في استهلاك الأراضي القاحلة والفلاحية على السواء ومنافسا قويا للفلاحة على الماء والمجال. فالتوسعات العمرانية (خاصة بعد سنة 1971)، تمت كذلك فوق

المجال الفلاحي، وهو ما يمكن ملاحظته شمالا بدواوير تابونت وتكمى الجديد. فقد عرفت الواحة في السنوات الأخيرة نقلًا غير مسبوق في مساحتها الفلاحية، حيث وصلت عدد البنايات المشيدة فوق الأراضي الفلاحية إلى أكثر من 120 بناية، بالإضافة إلى بعض المرافق العمومية خاصة المدارس والمقابر التي احتلت مساحة تقدر بـ 40950 متر مربع، لتصل بذلك المساحة التي اكتسحتها التعمير إلى أكثر من تسعة هكتارات من مجموع 700 هكتار.

صورة 11: مشروع سياحي فوق المجال صورة 12: التوسع العمراني يهدد الواحة



المصدر: ساليمة نورالدين 2016



المصدر: ساليمة نورالدين 2019

لقد نتج عن دينامية التعمير بتارميكت، إحداث قطيعة في التطور الطبيعي للمجال والمجتمع والثقافة على المستوى المحلي، وتتجلى مظاهره في تقابل نمطين، الأول وحي موروث نتاج لممارسات اجتماعية قروية يتطور بعوامل داخلية هادئة، والثاني، حضري دخيل ينمو بسرعة وفق عوامل خارجية بارتباط بتسارع العولمة وانفتاح المجال المحلي على العالم الخارجي.

وهكذا ظهرت بالمركز بنية حضرية تتميز بالثنائية بين المنتج الحضري غير المندمج لفترة الاستعمار وما بعد الاستقلال التي عرفت هجرة مكثفة نحو المركز وتدخل الدولة في إطار تحديث المجال وتعميره، والمنتج الواحي المتمثل في تنظيم القصور الذي تم التخلي عنه، وهي مؤشرات



تدل على أن المركز الواحي الناشئ بإقليم ورزازات يعيش أزمة هوية على المستوى المعماري والعمراني.

عموما فإذا كان النوع من السكن في مستواه المحلي يتميز بتحسن ظروفه من حيث مواد البناء والمتانة والخدمات المنزلية المتوفرة والتي لا تختلف كثيرا عن ما نجده في السكن القانوني، بل قد تفوقه أحيانا، إلا أنه على مستوى الحي أو التجمع كإطار عيش وحياة حضرية يعاني من اختلالات عدة كالتلوث والمخاطر البيئية ثم النقص الفادح في المرافق والخدمات العمومية، مما يجعلنا نصف حصيلة نمو المركز بالتمزق بين الهوية الأصلية والحداثة المعاصرة، شأنه شأن باقي المدن المغربية¹

3. التخطيط الحضري وإشكالية السكن العشوائي بالضاحية

3.1. استحضار قوي للضاحية في وثائق التعمير وضعف في تنفيذ المقتضيات

يتميز النسيج الحضري لمركز تارميكت بالتناقض، حيث يفنقر لأصالة نابعة من المقومات المحلية، وقد أدت تلك الوضعية إلى احتدام حركة التمدين ونشاط السوق العقارية السرية وتراخي المراقبة الإدارية²، كلها عوامل جعلت تارميكت كغيره من المراكز مجرد مراكز بالوسط الواحي أكثر منها مراكز-واحة فعلية³.

وفي هذا السياق، تمثل وثائق التعمير حجر الزاوية لتأطير توسع المجالات الحضرية وهوامشها، حيث يعتبر تصميم التهيئة الأداة الأساسية لتنظيم نمو المراكز الصغرى الهامشية

¹ محمد أقوضاض، السكن العشوائي آفة المنتج السياحي المغربي، المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 5، (فبراير 2006)، ص 229.

² خاصة مع ارتفاع أشكال التظاهر الاجتماعي بالمغرب وباقي الدول العربية خلال سنة 2011.

³ وهي ظاهرة لا تقتصر على المغرب، بل تشمل العديد من المراكز الحضرية بواحات الجزائر والدول المغاربية.



والتحكم في توجيه التعمير بها، فأهميته تتجلى أولا في تحديد الاختيارات الأساسية للتوسع المجالي المستقبلي وتنفيذه، ويترجم ثانيا مدى نجاح أو فشل سياسة الدولة تجاه المجالات القروية والحضرية.

عموما، فاعتبار التخطيط أساس العمران في المدن، يفرض منح الأولوية لتهيئة وتنمية مركز تارميكت، نظرا لسهولة التدخل، فأى تأخير يعقد الوضع أكثر مما سيجعل مهمة التهيئة أكثر صعوبة وكلفة، فتخطيط مدينة جديدة أسهل وأقل تكلفة من تخطيط مدينة موجودة فعلا، كما أن تخطيط مركز صغير أسهل وأقل نفقة منه في مركز كبير، فالى أي حد ينطبق ذلك على مركز تارميكت، وما هي أهم توجهات وثائق التخطيط لمعالجة التناقضات الحضرية والسكن العشوائي وتحقيق التناغم مع مكونين أساسيين هما القصر والواحة؟.

حظي مركز تارميكت بدراسات لتغطيته بوثائق للتعمير، أولها تصميم التنطيق سنة 1990، إلا أن مساطر المصادقة عليه لم تكتمل. وقد وجه هذا الأخير طاقة استيعابية وصلت إلى 34425 نسمة على مساحة 238.10 هكتار، وعلى أساس هذا التصميم تم إنجاز تصاميم لإعادة الهيكلة شكلت أساس الاشتغال في ميدان التدبير الحضري إلى حدود إنجاز المخطط الإداري للتهيئة الحضرية لورزازات الكبرى منذ سنة 2001 على مساحة تصل إلى 25.000 هكتار¹. ومن أهم مقتضيات هذه الوثيقة التوجيهية، ضرورة الحفاظ على الموارد البيئية والطبيعية خاصة المجال الواحي وحقينة سد المنصور الذهبي، كما يتهيكّل هذا المخطط حول أربعة توجهات أساسية وهي:

- ضرورة تحقيق التوازن في توزيع الساكنة والتجهيزات بين مدينة ورزازات ومركز تارميكت الهامشي؛

يشمل مجموع تراب بلدية ورزازات (حوالي 5000 هكتار) وجزء كبير من تراب جماعة تارميكت، خصوصا منها المنطقة 1 التي اكتسحتها التعمير في الضفة اليمنى للواد، ومنطقة حقينة سد المنصور الذهبي والأراضي الزراعية على طول واد ورزازات وجزء من جماعة إبلسان، نظرا للترابط القائم بين هذه المكونات المجالية اقتصاديا واجتماعيا ومجاليا



-إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز (تاجدة وتكمي الجديد وتابونت بمركز تارميكت وأيت كضيف وتاماسينت وفصراكم بمدينة ورزازات)؛

-الحفاظ على الموارد وإعادة الاعتبار للقصور العتيقة، وحماية وتثمين الموروث البيئي الذي يتكون أساسا من ضفاف سد المنصور الذهبي والمجال الفلاحي.

واقترح المخطط لتحقيق تلك الأهداف عدة شروط تظهر بأنها صعبة التنفيذ وغير قابلة للإنجاز في ظل الظروف الراهنة وفي هذا الإطار يمكن من خلال قراءة مضامين هذا المخطط، إبداء الملاحظات التالية:

-رغم إدماج المخطط لهذه المنطقة الهامشية للمدينة في مجال التهيئة وإعطائها الأهمية على مستوى فتح مناطق للتعمير خاصة مشروع القطب الحضري وبرمجة العديد من المرافق المهيكلة كملحقة الكلية، في محاولة لتحقيق التوازن بين مدينة ورزازات وهامشها، لكن لم تتم الإشارة إلى إنجاز دراسات ميدانية لما سمي بالضفة الجنوبية لواد ورزازات ولا على مشاريع واضحة لمعالجة قضاياها، وهو ما يشير إلى الاهتمام بالوظيفة السكنية للضاحية وتكريس وظيفتها كمنامة وخزان للاجئين والباحثين عن عمل وعن سكن بثمان أقل لكن في ظل ضعف الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية. وهو ما يتضح من خلال تنامي الوظيفة السكنية بشكل غير قانوني للضاحية على حساب باقي الوظائف التي أهملت في برامج التهيئة.

-ضعف استحضار البعد الاجتماعي في اختيارات فتح المناطق الجديدة للتعمير، والذي يلعب دورا أساسيا في نشأة المجال والمجتمع الواحيين واستمرارهما ولا يزال دوره مهما في استقرار الساكنة بقصورها، ففي حالة منعهم من البناء قرب قصورهم من المحتمل أن يهاجروا إلى المدن الكبرى وبالتالي تهديد استمرار هذا المجال وخلخلة التوازن المجالي في توزيع الساكنة؛

-ضعف استحضار خصوصيات وضعية تارميكت كحي هامشي، حيث تم التعامل معه في إطار التصور التنموي لورزازات الكبرى كوحدة ضاحوية تابعة للمدينة وليس كمركز قائم الذات،



فالمخطط اعتبر الضاحية مجرد احتياط عقاري في خدمة المدينة بداعي تحقيق التوازن المجالي في توزيع الساكنة عبر برمجة تجزئة القطب الحضري دون إنجاز دراسة شاملة ومعرفة دقيقة بأبعاد هذا المشروع، وإلا كيف يفسر التأخر في إنجازهِ وغياب التأطير العمراني للتوسعات العشوائية، وبالتالي اعتمد المخطط على عمليات انتقائية خدمة للمدينة في توجيه المهاجرين نحو الهامش، خاصة بعد انحصار المدينة جنوبا بالواد وشرقا بالسد وشمالا بالمطار.

إلا أن تقييم توجهات هذه الوثيقة بالضاحية يبرز ضعفا في مستوى التفعيل بعد مرور أكثر من 19 سنة من المصادقة عليها، فباستثناء الشروع في إنجاز القطب الحضري ومشاريع سكنية أخرى، فباقي التوجهات لم تفعل، خاصة المناطق الإدارية والخضراء والمناطق الممنوعة البناء والطرق المبرمجة التي اكتسحها التعمير العشوائي، كما شيدت الكلية بمدينة ورزازات عوض مركز تارميكت.

ومن العراقيل المسببة لضعف إنجاز المرافق المبرمجة في تصميم تهيئة مركز تارميكت لسنة 4200 الذي لم يصادق عليه¹، اعتماد البرمجة على الإسقاطات الديمغرافية الزائدة واختلافها من وثيقة إلى أخرى، حيث قدر المخطط المدير للتهيئة الحضرية عدد ساكنة مركز تارميكت سنة 2020 بـ 54000 نسمة، وقدرها تصميم التهيئة بـ 44961 نسمة فقط، وهو ما يؤثر على برمجة التجهيزات والمرافق العمومية زيادة على غياب معايير موحدة على الصعيد الوطني². كما أن تلك البرمجة لا تبنى على معايير دقيقة وواقعية مما ينتج عنه المبالغة في البرمجة للحاجيات وفي ظرفية اقتصادية غير إيجابية أساسها ضعف الإمكانيات المالية للجماعات.

1 يتعلق الأمر بالإختلالات القانونية في مرحلة بعدم احترام مدة سنة بعد انتهاء البحث العلني لإحالة التصميم على الأمانة العامة للحكومة.

2 رغم إنجاز مديريةية التعمير (2004) لدراسة هادفة للخروج بنظام خاص بهذه المرافق.

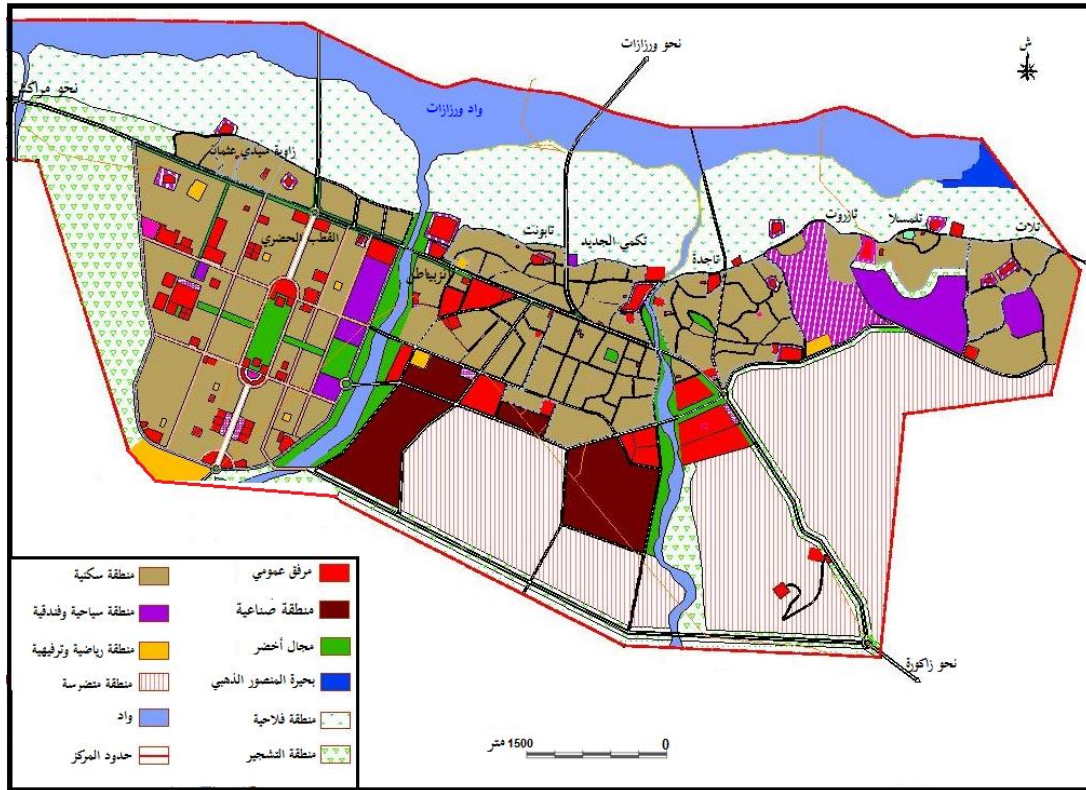


كما يرتبط ضعف تفعيل مقتضيات وثائق التعمير بضعف تعبئة المصالح المكلفة للموارد الخاصة لإنجاز المرافق والتزام كل قطاع حكومي ببرنامجه، دون الأخذ بعين الاعتبار مقتضيات وثائق التعمير، ففي قطاع التعليم بتارميكت مثلا برمجت 17 مؤسسة لم ينجز منها سوى 6، كما برمج مستوصفين لم ينجز أي منهما، وهو ما يطرح السؤال حول جدوى التخطيط في غياب إرادة فعلية لتطبيقه وعدم رصد إمكانيات مالية مخصصة للتنفيذ.

ولتجاوز هذه الوضعية، تم الشروع منذ 2017 في تحيين المخطط المديرى للتهيئة العمرانية لورزازات الكبرى مع توسيع مجال الدراسة ليشمل الى جانب جماعتي ورزازات وتارميكت، جماعات سكورة وإدلسان وغسات وايت زينب، بهدف إعادة توجيه التعمير بورزازات وتارميكت، واخذ بعض المجالات الحساسة بعين الاعتبار خاصة واحة سكورة ومنطقة مشروع مركب نور للطاقة الشمسية بجماعة غسات.

أما تصميم التهيئة الجديد لسنة 2014 فاعتمد في محاوره التنموية انطلاقا من توجهات المخطط المديرى، على أسس إعادة تأهيل الأنوية القديمة وتحقيق التوازن بين الضفة الشمالية والجنوبية لواد ورزازات، ثم حماية البيئة عبر تنمية مركز تارميكت كوسيلة للحد من التوسع الخطي لورزازات الكبرى، وفتح مجال للتعمير يتراوح بين 800 و 900 متر مربع تحيط بالأحياء التي سيتم إعادة هيكلتها. كما اقترح التصميم تعزيز دور المركز كقطب تجاري وخدماتي وإداري من الدرجة الثانية مع توجيه التعمير نحو الجنوب الغربي بسكن كثيف وتخصيص الجزء الجنوبي لمنطقة الأنشطة الصناعية وأخرى للأنشطة الحرفية، وتخصيص منطقة بزواوية سيدي عثمان لاحتضان السكن بفعل توفره على مجال مهم للتعمير.

خريطة رقم 05: توجهات تصميم التهيئة لمركز تارميكت



المصدر: تصميم التهيئة لمركز تارميكت (2014)

وقد حاول تصميم التهيئة أخذ السكن العشوائي بعين الاعتبار بعد فرض الأمر الواقع فغير تخصيص المجالات المخصصة للإدارات بتاجدة في المخطط المديرى إلى مناطق سكنية مع اقتراح إعادة الهيكلة بعين المكان، مما ساهم في تزايد السكن العشوائي في محاولة من الساكنة للاستفادة من هذه الليونة من طرف السلطات والإدارة العمومية خاصة في غياب جرد دقيق للبنىات العشوائية.

لقد تطرق تصميم التهيئة لإعادة هيكلة¹ 10 أحياء عشوائية وناقصة التجهيز على مساحة تقارب 405 هكتار، ويتعلق الأمر بتابونت وتكمي الجديد وتاجدة وتيفلتوت وأغان، تغرامت، زاوية سيدي عثمان، تازروت، تالمسلا وتالات، وذلك في محاولة لإضفاء المشروعية على هذا السكن والتجمعات التي تحتضنه، لكن التصميم اكتفى بالإشارة إلى إعادة الهيكلة التي تعتبر فعليا عملية للتجديد الحضري في تصاميم التهيئة والمخطط المديرية للتهيئة الحضرية².

إن من أهم أهداف هذه التصاميم، تحسين المشهد العمراني بالأحياء العشوائية والحد من ظاهرة البناء غير القانوني، من خلال الاحتفاظ بالطرق والمحاور المهيكلية الموجودة داخل الأحياء، ثم استغلال البقع الأرضية في برمجة إنجاز بعض مرافق القرب (مسجد، حمام، ساحة..)، إضافة لبعض القوانين المنظمة لاستعمال الأرض (المساحة الدنيا للبقع، العلو...)، إلا أن الإشكال الذي يظل مطروحا هو عدم الإلزامية القانونية لهذه التصاميم، رغم المصادقة عليها من طرف المجلس الجماعي بتاريخ 13 يناير 2015 في دورته الاستثنائية.

صورة 13: بعض البنايات المهيكلية بحي تكمي الجديد



المصدر: سالمي نورالدين 2016

1 يعتبر تحديد القطاعات الواجب هيكلتها من أهداف المخطط المديرية وتصميم التهيئة كما جاء في المواد 4 فقرة 4 و 19 فقرة 11 من قانون التعمير 12-90.
2 لم يعرف القانون عمليتي الهيكلة والتجديد بشكل واضح وربما في ذلك إحالة لقانون 90-25 الذي ينظم عملية إعادة الهيكلة.



ولتجاوز الضغط المفروض على السكن بالمركز، من المهم العمل على الرفع من كثافته السكانية (ضرورة يحتمها المناخ الشبه الصحراوي الجاف) واستغلال المجالات الفارغة قبل فتح مجالات جديدة للتعمير، كما جاء بها تصميم التهيئة، بشكل يصعب معه التحكم في امتداد المركز وفي التكلفة المالية لتجهيزه.

عموما لا يجب التفكير في المركز الحضري ومجاله الواحي المحيط كوحدين مجاليتين منفصلتين، لكن كوحدة ممتدة مجاليا وبيئيا، فلا يمكن بناء تصور تنموي ناجح لا يأخذ بعين الاعتبار مشاكل الواحات المحيطة وهشاشتها البيئية، كما يجب أن لا تقتصر تهيئة المركز على حدوده الحضرية، بل لا بد من الإدماج الشامل للمجال الترابي (في إطار تضامن ترابي مركز/واحة).

2.3. المخطط المحلي للسكن لورزازات الكبرى: رؤية طموحة حبيسة ضعف الإمكانيات وغياب الإرادة الفعلية للتنفيذ

يعتبر المخطط المحلي للسكن والتنمية الحضرية آلية للتمكن من الحد من انتشار السكن غير القانوني والعشوائي وتأهيله وإدماجه في إطاره الحضري مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب المرتبطة بمحيطه البيئي ومؤهلاته السكانية والاقتصادية وكذا بعده التراثي والتاريخي والعمراني، اعتمادا على عدة محاور منها:

- تحسين ظروف عيش الساكنة وهيكلية وتأهيل الأحياء العشوائية بقيمة مالية قدرت بـ 8 ملايين و39 ألف درهم في الشطر الثاني اعتمادا على دراسة تصاميم الهيكلية مع إعادة إيواء ساكنة الأحياء المهتدة بالانهيار والفيضانات والتي تصل إلى 80 مسكن؛
- تجهيز وتهيئة الطرق على مساحة 480 هكتار تهم 8 أحياء تضم 3600 أسرة بطول 20 كلمترا بتكلفة تصل إلى 10 ملايين درهم؛

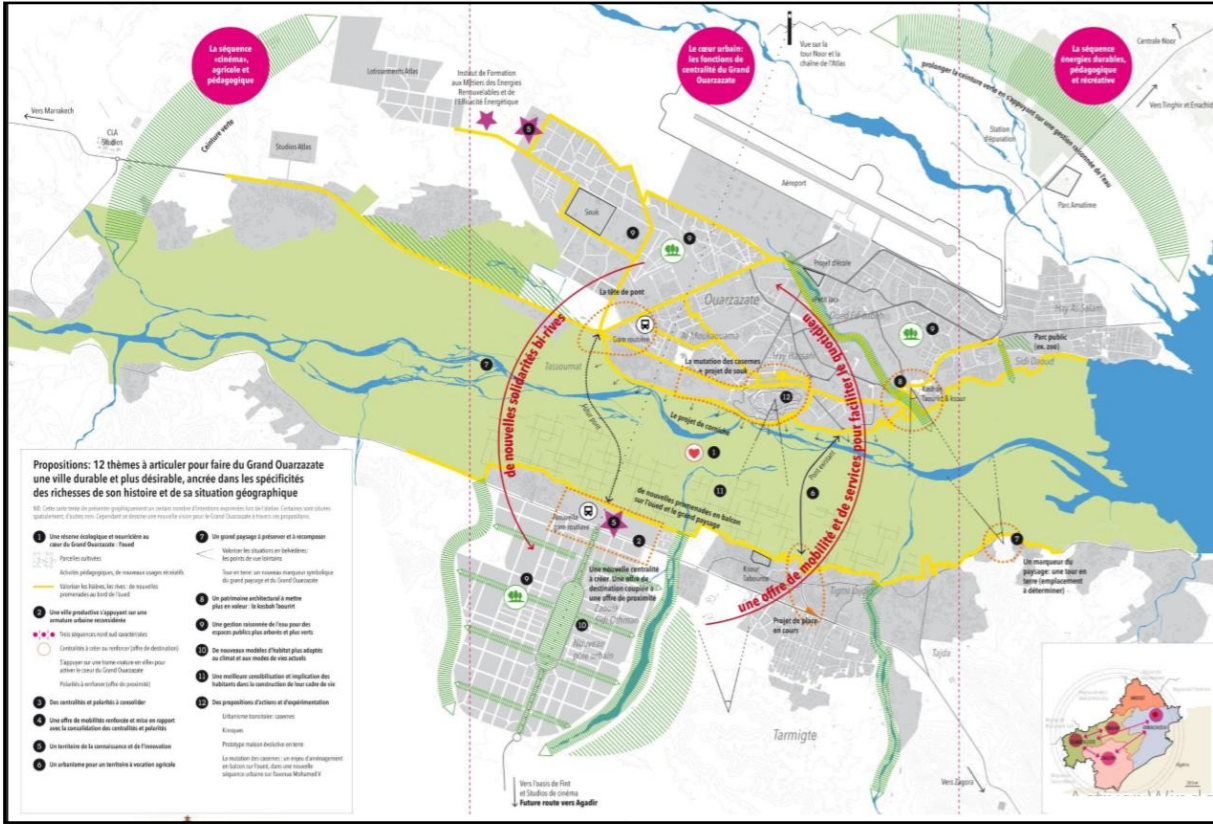


- المحافظة على البيئة عبر تعميم الصرف الصحي وإحداث مطرح عمومي مراقب والمحافظة على المنطقة المعاشية وبحيرة سد المنصور الذهبي؛
- تحسين توزيع المرافق والتجهيزات مع إعطاء الأهمية للأحياء العشوائية بتارميكت؛
- المحافظة على التراث المعماري وتثمينه.

ووعيا من الفاعلين المحليين بأهمية تحقيق تنمية مندمجة وفق تصور شمولي لهذا المجال، تم تنظيم ورشات دولية تحت شعار ”ورزازات الكبرى، مدينة واحية للقرن 21“ والتي شارك فيها إلى جانب باحثين وفاعلين محليين، باحثين من دول وتخصصات متعددة.

ومن بين المحاور الاستراتيجية التي تم اقتراحها في هذا الإطار للمساهمة في جعل هذا المجال قطبا حضريا مستداما ومتجزرا في خصوصياته ومؤهلاته المتنوعة، تثمين المؤهلات الترابية (خاصة الوادي والمجال المعاشي)، وإعادة هيكلة المجال الحضري والرفع من جاذبيته وتقوية مركزيته، وملائمة العرض السكني واستثمار مكونات الهوية المعمارية المحلية (البناء بالتراب)، وكذا الاقتصاد في استهلاك الموارد الطبيعية خاصة الماء وفتح قنوات التواصل بين الفاعلين المؤسساتيين والمواطنين. إلا أن تفعيل هذه التوجهات يبقى رهينا بتجاوز الحسابات السياسية الضيقة للمنتخبين بالجماعتين وكذا خلق آليات مؤسساتية (لجنة قيادة وتتبع) وتعاقدية لتنفيذ وتتبع وتقييم هذه الأخيرة، إضافة العمل على تحقيق التكامل بين هذه الوثيقة وبيبرامج العمل الجماعية الملزمة.

الخريطة التلخيصية لتوجهات التنمية الحضرية لورزازات الكبرى



الورشات الدولية لورزازات الكبرى 2018

إن ضعف انخراط الفاعلين وعدم التوقيع على اتفاقية الشراكة لتفعيل تلك العمليات المبرمجة سيساهم في استمرار الاختلالات الحضرية بهوامش ورزازات وتنامي السكن العشوائي وغير المهيكل، وهو ما يتجلى في عدم تشكيل لجنة لتتبع إنجاز هذه المخططات بعد مرور عشر سنوات على إعداده، كما أن تقييمها بسيطاً لمستوى التنفيذ يبدو ضعيفاً مع استمرار المشاكل المطروحة كعدم تعميم الربط بشبكة الصرف الصحي وتزايد البناءات غير القانونية وعدم تهيئة الطرق الداخلية للأحياء.



كما برزت بعض المحاولات لإدماج مشاكل هذا السكن والأحياء التي تضمنه في إطار سياسة المدينة التي تبناها المغرب في السنين الأخيرة، عبر إعداد اتفاقيات للمراكز المحددة، ومنها اتفاقية شراكة لتأهيل مركز تارميكت تشمل عمليات مختلفة في الفترة ما بين سنتي 2013 و 2016 ومن أهمها هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز بقيمة مالية تقدر بـ 20 مليون درهما¹، وينتظر بعد تفعيلها أن تساهم في تحقيق التنمية الحضرية للمركز وهيكله السكن غير القانوني والأحياء الناقصة التجهيز وتنتقل به من مجرد مركز ضاحوي إلى نواة حضرية فعلية، إلا أن الاهتمام انصب في إطار هذه السياسة على معالجة اختلالات المدن الكبرى على حساب المناطق المراكز الحضرية الصغرى والهامشية.

خاتمة:

ساهم انتشار السكن غير القانوني بمركز تارميكت إلى إنتاج مجال ذو مميزات عمرانية واقتصادية مختلفة عن النسيج الحضري للمدينة، كما يعبر هذا النمو بالأساس على الاختلالات وأزمة السكن بالمدينة ونتيجة أسلوب لبقاء الساكنة داخل الوسط الحضري بالنسبة للفئات الاجتماعية بتكلفة أقل.

إلا أن ما يعرفه هذا الأخير من اختلالات، أصبح يسائل السياسة الحضرية وجهود الفاعلين في تحقيق توازن بين المجال الحضري لورزازات ومركزه الضاحوي، والأكد أن هذا النمو الحضري سيتزايد أكثر، ليساهم المركز في فرض نفسه ضمن الجهاز الحضري من خلال التيارات الاقتصادية الديمغرافية والإدارية التي يربطها بالمدينة من جهة وبالمجالات الريفية المحيطة من جهة ثانية، وذلك في ظل غياب رؤية واضحة وناجعة قادرة على التحكم في الاختلالات الحضرية وعلى رأسها تنامي السكن العشوائي.

¹ السيد محمد أوقلي، مدير مؤسسة العمران وورزازات، مقابلة شخصية أجراها الباحث، وورزازات 2016/07/26.



البيبلوغرافيا بالعربية:

الكتب:

-بوشنفاي بوزيان، في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب دراسة في البناء الاجتماعي لمدن الصفيح، منشورات الحوار الأكاديمي والجامعي، المغرب، الطبعة الأولى، 1988.

المقالات:

-أقوضاض محمد، السكن العشوائي آفة المنتج السياحي المغربي، المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، المغرب، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 5، فبراير 2006.

-الريدواي قاسم، مشكلة السكن العشوائي في المدن العربية الكبرى، مجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد 28-العدد الأول، 2012 .

-ساليمة نورالدين، المراكز الحضرية الصغرى وآفاق التنمية الترابية والجهوية بدرعة تافيلالت، واقع وآفاق التنمية المستدامة بجهة درعة تافيلالت، منشورات مركز طارق ابن زياد بالرشيدية المغرب، مجلة واحات المغرب، العدد الثالث، 2015.

-الشويكي مصطفى، السكن غير اللائق بالمغرب المفاهيم والدلالات، السكن غير اللائق بالدار البيضاء، منشورات الاتحاد الجغرافي المغربي، المغرب، 2004.

-ماكس فيبر، المدينة معناها وشروط قيامها، رضوان السيد (مترجم)، الفكر العربي، منشورات معهد الإنماء العربي بيروت لبنان، العدد 29، 1982.

الأطروحات الجامعية:

- أقيوح الحسين، "النظام الحضري وتنظيم المجال بمنطقة درعة" أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، المغرب، 2005



-ساليمة نورالدين، "التمدين ونمو المراكز الواحية الناشئة، حال مركزي سكورة وتارميكت بإقليم ورزازات". أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، المغرب، 2014.

تقارير إدارية:

- وزارة السكنى والتعمير، مديرية التعمير، المغرب، تقرير حول مخطط توجيه التهيئة الحضرية لورزازات الكبرى، 2001، (غير منشور).
 - المنذوبية الإقليمية للإسكان والتعمير بورزازات، تقرير حول المخطط المحلي للسكن والتنمية الحضرية لورزازات الكبرى، 2004 (غير منشور).
 - الوكالة الحضرية لورزازات-زاكورة، تصميم تهيئة مركز جماعة تارميكت، 2014 .
 - الإحصاءات العامة للسكان والسكنى 1994، 2004 و 2014، مديرية الإحصاء، المغرب.
- البليوغرافيا بالفرنسية:

Ouvrages :

- Chouiki Mohamed, *La ville Marocaine Essai de lecture synthétique*» Edition Dar Attaouhid, 2011.
- Ministre chargé de l'habitat et de l'urbanisme, *Urbanisme non réglementaire au Maroc*, Rabat, Maroc, 2005.

Articles :

- Courad Geogres et Bruneau Michel, Développement rural et processus d'urbanisation dans le tieres-monde. Cah. ORSTOM, Sér. Sci. Hum. XIX , pp59-92, (1983).
- HAZOUI Mohamed, Prolifération de l'habitat anarchique : acteurs et enjeux. Cas de la périphérique Nord de Fès ; la ville marocaine entre la planification et l'anarchie, publication de la Faculté des Lettre et des Sciences Humaines Sais-Fès, Maroc, série colloques N°5, Février 2006.



- Laghouat Mohamed, Essai sur la définition théorique et la délimitation *de l'urbain en pays sous-développés, proposition méthodologique appliquée au cas du Maroc*» publication R.G.M, Maroc, n°9, Pp 39-53 (1985).
- Troin Jean-François, Petites villes et villes moyennes au Maroc hypothèses et réalités, Petites et villes moyennes dans le monde arabe, URBAMA, Fasc n°16 et 17, pp 69-80, Tour, France (1986).

Thèses universitaires :

- Bounar Abdelhadi, L'urbanisation dans un milieu d'Oasis présaharienne (la vallée de Draa et le Pays de Ouarzazate, Thèse de Doctorat (Non publiée), Université de Poitiers, France 1993.
- Iraki Aziz, Petites villes et villes moyennes : état, migrants, et élites locales, cas de trois Villes de la Région Nord-Ouest Marocaine, Thèse en vue du Doctorat d'Etat ES-Lettres et Sciences Humaines, Option Géographie (Non publiée), Université de Paris I –Pantheon-Sorbonne, France, 1999.